

## من قضايا المصدرِ في العربية بينَ سيبويه والمُحدثينَ دراسة صرفية

أ.م.د. ميعاد يوسف نصر الله      م.د. سهير عليّ جواد  
كلية التربية - الجامعة المستنصرية - قسم اللغة العربية

### ملخص البحث

يتناول هذا البحثُ الدّراسة الصّرفيّة لقضيتين من قضايا المصدر بين سيبويه والمُحدثين، في  
مبحثين:  
أحدهما - مغايرة المصدر لمادّة فعله.  
والآخر - دلالة بعض صيغ المصادر، وهي: صيغة (فَعَال)، وصيغة (فَعِيل)، و(فُعْلان).

### Abstract

This research deals with two morphological study of the source Sibawayh issues between modernists and, in two sections :

**one** - different source material to do

**and other** - indication to some sources, formats, namely:

Formula (Feal), formula (Fail) and (Falan).

### المقدّمة

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلامُ على سيّدنا محمّدٍ وآله الطّيبين الطّاهرين وصحبه  
المنتجبين، أمّا بعدُ ...

فهذا البحثُ وضعَ موضوعَ المصدرِ بين ميزان سيبويه والمُحدثين، فهو يتناولُ نظرة سيبويه  
لبعض قضايا المصدر في العربية، وأهمّ آراء المُحدثين، وما خالفوا فيه سيبويه من آراء وطروحات.  
من هنا ترجع أهميّة هذا البحث إلى أنّه يربط الفكر اللّغويّ القديم بالفكر اللّغويّ الحديث. والمصدر في  
العربية يُوَدّي وظيفة صرفيّة، وأخرى نحويّة. أمّا بحثنا فيختصُّ بالجانب الأول، وقد تعدّدت قضايا  
المصدر الصّرفية عند سيبويه والمُحدثين، وأهمّها:

- المصدر أصل أم فرع ؟

- أبنية المصادر ودلالاتها.

- مغايرة المصدر لمادة فعله.
- علاقة المصدر بالجمع.
- واختصّ بحثنا بقضيتين من هذه القضايا:  
إحداهما- مغايرة المصدر لمادة فعله.  
والأخرى - دلالة بعض صيغ المصادر.

والله -تعالى- ولي التوفيق

### المبحث الأول

#### مغايرة المصدر لمادة فعله

من أساليب الكلام العربي الفصيح ورود الفعل ثم لا يرد بعده مصدره ، بل يرد مصدر فعل آخر يلتقي معه في الاشتقاق. وقد أجاز سيبويه إجراء المصدر على غير فعله، وذلك إذا كان المعنى واحداً، ففي(باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأنّ المعنى واحد) يقول سيبويه: ((وذلك قولك: اجتوروا تجاوروا وتجاوزوا اجتواراً؛ لأنّ معنى اجتوروا وتجاوزوا واحد. ومثّل ذلك: انكسر كسرًا وكُسِر انكسارًا؛ لأنّ معنى كُسِر وانكسرَ واحد. وقال الله- تبارك وتعالى-: ﴿ وَاللَّهُ أَبْتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ بَنَاتًا ﴾؛ لأنه إذا قال: أنبته فكأنّه قال: قد نَبَت. وقال -عزّ وجلّ-: ﴿ وَبَيَّنَّا إِلَيْهِ تُبَيِّلًا ﴾<sup>١</sup>، لأنه إذا قال: تبَيَّل، فكأنّه قال: ((بَيَّل))<sup>٢</sup>.

أمّا المحدثون فقد ذهبوا إلى التماس دلالة هذا التغير بين المصدر وفعله. يقول الدكتور فاضل السامرائي في الفرق بين التَّبَيَّل والتَّبَيُّل وتغاير المصدر عن فعله في الآية الكريمة: (( فإله -سبحانه- جاء بالفعل لمعنى التَّدْرُج، ثمّ جاء بالمصدر لمعنى آخر وهو التَّكْثِير، وجمع المعنيين في عبارة واحدة موجزة، ولو جاء بمصدر الفعل (تبَيَّل) فقال: (وتبَيَّل إليه تبَيُّلاً) لم يفد غير التَّدْرُج، وكذلك لو قال: (وبَيَّل نفسك إليه تبَيُّلاً) لم يفد غير التَّكْثِير، ولكنه أراد المعنيين فجاء بالفعل من صيغة والمصدر من صيغة أخرى وجمعهما فهو بدل أن يقول: (وتبَيَّل إليه تبَيُّلاً، وبَيَّل نفسك إليه تبَيُّلاً) جاء بالفعل ثمّ جاء بالمصدر لمعنى آخر ووضعهما وضعاً فنياً فكسب المعنيين في آن واحد))<sup>٣</sup>.

وهكذا فإنّ تحويل الصيغة الصرْفِيَّة من (التَّفْعُل) إلى (التفَعِيل) أفرز دلالة التَّدْرِج والتَّكْثِير:

تَبَيَّلَ — تبَيُّلاً = الفعل ومصدره يدلّان على التَّدْرُج.

تَبَيَّلَ — تبَيُّلاً = التَّدْرُج + التَّكْثِير

(المستفاد من الفعل) (المستفاد من البناء المصدريّ)

ونستشفّ من تحليل الدكتور السامرائي أنّه لجأ إلى التحويل والحذف من تركيب الجملة في فهم عمق العبارة القرآنيّة، ولا ينبغي لنا أن نفهم الحذف في بعض عناصر البنية العميقة ((على معنى أنّ عنصراً كان موجوداً في الكلام ثمّ حُذِفَ بعد وجوده ولكن المعنى الذي يفهم من كلمة الحذف ينبغي أن يكون هو الفارق بين مفردات النظام اللغويّ وبين مطالب السيّاق الكلاميّ الاستعماليّ))<sup>٧</sup>. ويمكن متابعة حركة التحويل والحذف في تحليل السامرائيّ كالآتي:

البنية السطحيّة (جملة واحدة).

تبتّل إليه تبتيلاً

البنية العميقة: تبتّل إليه تبتلاً - بتّل نفسك إليه تبتيلاً (جملتان).

ويذهب الدكتور عبد الحميد هنداويّ مذهب الدكتور فاضل السامرائيّ في أنّ المخالفة بين الفعل ومصدره هي للإفادة من كلا المعنيين اللذين اشتمل عليهما كلّ من الفعل والمصدر، إلاّ أنّه جعل هذه المغايرة من باب التضمين لا من باب الحذف كما هو مذهب الدكتور السامرائيّ. يقول الدكتور هنداويّ: ((إنّ الله -تعالى- في هذا الموضع قد ضمّن الفعل (تبتّل) معنى (بتّل)، وضمّن المصدر (تبتيلاً) معنى (تبتلاً)، وكأنّ المقصود من المخالفة بين الفعل ومصدره هي الإفادة بكلا المعنيين اللذين اشتمل عليهما كلّ من الفعل والمصدر ... فأتى بالتبتّل في الأمر؛ ليتضمّن معنى التكلّف والتحمّل، والتصبر على المشاقّ مخالف لمألوف النفوس، وذلك لأنّ النفس لم تتعود العزلة والانقطاع، ففي هذا الأمر مشقة عليها تحتاج إلى تكلف ومجاهدة ومحاولة حتى تعتاده النفي، ويسهل عليها. وأتى في المصدر بـ (تبتيلاً) وهو على وزن (تفعيل) الدالّ على التّكثير؛ ليدلّ على أنّ المراد هو الإكثار من هذا التبتّل والانقطاع، وذلك لحاجة الداعي إليه في أول الطريق حتى ينال نصيبه من زكاة النفس ومجاهدتها، وجمعها على محبوبها وفاطرها استغناء به عمّن سواه، وتوكلاً عليه دون غيره))<sup>٧</sup>.

ومن ثمّ رأى الباحث أنّ الفعل (تبتّل) يدلّ فضلاً عن التكلّف والمحاولة على المطاوعة، فيكون ((بذلك من الأضداد، حيث يدلّ على ابتداء الشيء ومنتهاه، فحيث يُنظر فيه إلى معنى التكلّف والمحاولة فهو الابتداء، وحيث يُنظر فيه إلى مطاوعة (فعل) فهو الانتهاء، فهو حينئذ نتيجة لحدث سابق (بتّل نفسه فتنبتلت)، ومن ثمّ فلا تعارض فالسالك إلى الله -تعالى- مأمور في بادئ أمره بالتبتّل بمعنى التكلّف والمحاولة، ولكي يصل إلى التبتّل بمعنى النتيجة، ومطاوعة النفس له على التبتّل والانقطاع إلى الله))<sup>٧</sup>.

ويمكن تجسيد فهم الدكتور هنداويّ للمغايرة بين الفعل ومصدره في ضوء التضمين على النحو

الآتي:

١. تضمين الفعل (تبتَّل) معنى (بتَّل).

٢. تضمين المصدر (تبتُّلاً) معنى (تبتُّلاً).

٣. دلالة الفعل (تبتَّل) على التَّكْف والمطاوعة معاً.

٤. دلالة المصدر (تبتُّلاً) على التَّكْثِير والمبالغة.

الحقيقة أنَّ الباحث جعل سرَّ التَّغَاير بين الفعل ومصدره هو التَّضْمِين، إلَّا أنَّ هذا التَّضْمِين لم يحقِّق وظيفته البنيويَّة الشَّكليَّة فضلاً عن وظيفته الدَّلالِيَّة بحسب تحليل الباحث. أمَّا الوظيفة البنيويَّة الشَّكليَّة فقد كان من المتوقع أن يجعل التَّضْمِين في أحد اللَّفْظِين الفعل أو المصدر؛ لتصحيح المغايرة بين المصدر وفعله. أمَّا القول بتضمين اللَّفْظِين الفعل والمصدر فهذا ما لا نفهمه!.

ومن جهة الوظيفة الدَّلالِيَّة لم يبيِّن الباحث الخصائص الدَّلالِيَّة التي اكتسبها الفعل أو المصدر بعد التَّضْمِين، إذ ذكر أنَّ الفعل (بتَّل) يدلُّ على التَّكْف والمطاوعة، وهما من معاني صيغة (تفعَّل) اللَّفْظ (المتضمَّن)، بحسب مقولة التَّضْمِين، أمَّا اللَّفْظ المضمَّن: (بتَّل) فلا أثر دلاليَّ له في تحليل الباحث. وكذا المصدر (تبتُّلاً)، إذ ذكر الباحث أنَّ (التَّعْجِيل) فيه يدلُّ على التَّكْثِير، ولم يذكر دلالة المصدر (المضمَّن): (تبتُّلاً).

أمَّا في آية نوح فكان مذهب بعض المحدثين عدم التَّوَازي - أيضاً - بين الإنبات والتَّبات فقد أفاد الدَّكتور فاضل السَّامرائي من تقدير العلماء لتركيب الآية: (أنبتكم فنبَّتم نباتاً)<sup>viii</sup>، فذهب إلى أنَّ المعنى: ((طاوَعتم أمره فجمع بين معنيين الإنبات والنبات، ولو قال: (إنباتاً) لم يزد على معنى (أنبت))<sup>ix</sup>.

ونفهم من هذا التَّحليل أنَّ (إنباتاً) لا يدلُّ على أكثر من توكيد الحدث، في حين إنَّ (نباتاً) فيه دلالتان: إحداهما: إنَّ الله - تعالى - أنبتكم على وفق مشيئته، والأخرى: أنكم طاوَعتم أمر ربكم وهذا لاشكَّ فيه شرف الإذعان لأمر الله (تعالى).

أنبتكم نباتاً — بنية سطحيَّة (جملة واحدة).

أنبتكم فنبَّتم نباتاً — بنية عميقة (جملتان).

وقد علَّل الدَّكتور هادي نهر المغايرة بين المصدر وفعله بالتَّخْفِيف من عنصر الحديثيَّة، قائلاً: ((ونرى أنَّه إذا أُريد التَّخْفِيف من عنصر الحديثيَّة فيُرتى باسم المصدر نائباً عن مصدره. ونحن عند استعمال المصدر بعد فعله، وعلى القياس المحدد إنَّما نريد الدَّلالة على التَّوكِيد أو إحكام وتعزيز الحدث، أو الزِّيَادَة في المعنى والشَّدَّة فيه، والإيحاء بالحديثيَّة المطلقة))<sup>x</sup>.

ولاشكَّ في أنَّ هذا الرأْي يتقاطع مع مذهب الدَّكتور فاضل السَّامرائي، فضلاً عن أنَّه لا يمكن تطبيقه على آية المزمَّل الذي دلَّ التَّبْتِيل فيها على الكثرة والمبالغة في إرضاء النَّفس. وكذا في آية نوح الذي دلَّ الحدث فيه على حدث الإنبات والمطاوعة لهذا الحدث على جهة التَّأكِيد فكيف تكون المغايرة بين المصدر وفعله دالَّة على التَّخْفِيف من عنصر الحديثيَّة؟!.

## المبحث الثاني

### دلالة بعض صيغ المصادر

كانت لسببويه جهود كبيرة في الوقوف على التشكيل التصريفي للألفاظ، وما يتولد منها من دلالات في مواضع عدّة من كتابه. ونحتاج أن نقف عند بعض هذه المواضع لننأمل مدى وقوف سببويه على هذه الظاهرة، فلننأمل على سبيل المثال في نصّ من نصوصه في موضوع المصدر الذي نحن بصدد دراسته. يقول سببويه: ((ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النَّزْوَانِ وَالنَّقْرَانِ وَالْقَفْرَانِ ، وإنما هذه الأشياء في زَعْرَةَ الْبَدَنِ وَاهْتِزَازِهِ فِي ارْتِفَاعٍ ، ومثله الْعَسَلَانِ وَالرَّتْكَانِ ... ومثل هذا الْغَلْيَانِ ؛ لأنّه زَعْرَعَةٌ وَتَحَرَّكَ ، ومثله الْغَثْيَانِ ؛ لأنه تجبّش نفسه وتثوّر ، ومثله الْخَطْرَانِ وَاللَّمْعَانِ ؛ لأنّ هذا اضطراب وتحرّك ، ومثل ذلك اللَّهْبَانِ وَالصَّخْدَانِ وَالْوَهْجَانِ لِأَنَّهُ تَحَرَّكَ الْحَرُّ وَثَوَّوْرُهُ ، فإنّما هو بمنزلة الْغَلْيَانِ))<sup>xii</sup>. فسببويه في هذا النصّ وقف على ظاهرة مهمّة وهي مجيء مجموعة من الألفاظ المتقاربة المعنى على صيغة واحدة، فكأنّه يلتفت إلى الدلالة المركزيّة المشتركة بين هذه الألفاظ التي استدعت مجيئها على تلك الصيغة، فالألفاظ المذكورة تشترك جميعها في معنى مشترك فيما بينها هو الحركة والاهتزاز والاضطراب فجاءت على المثال الواحد أو الصيغة الواحدة (فعلان) حين تقاربت المعاني<sup>xii</sup>.

وقد نحا الباحثون المحدثون منحى سببويه في الكشف عن دلالات الصيغ الصرفيّة في النّظر في التراث اللّغويّ الذي خلفه العلماء - وفي مقدّماتهم سببويه- فضلاً عن الإفادة من طروحات اللسانيات الحديثة في تحليل الأبنية الصرفيّة وربطها بدلالاتها. ونقف فيما يأتي عند دلالات بعض الصيغ المصدرية بين سببويه والمحدثين لننأمل ما أضافه المحدثون إلى البحث الدلاليّ الصّرفيّ من آراء:

#### ١. صيغة (فعال):

يربط سببويه صيغة (فعال) من الفعل الثلاثي المجرد بالمعاني الآتية:

١. الامتناع والتّباعد: يقول سببويه: ((ومما تقاربت معانيه فجاءوا به على مثال واحد، نحو: الفرار والشّراد والشّماس والنّفار والطّماح، وهذا كلّه مباحة، والضّراح إذا رَمَحَتْ بِرِجْلِهَا، يقال: رَمَحَتْ وَضَرَحَتْ، فقالوا: الضّراح شَبّهوه بذلك. وقالوا: الشّباب شَبّهوه بالشّماس... وقالوا: الخِراط كما قالوا: الشّراد والشّماس، وقالوا: الخِلاء والحِران، والخِلاء مصدر من خَلَّتِ النَّاقَةُ، أي: حَرَنْتَ، وقد قالوا: خِلاء؛ لأنّ هذا فَرَقٌ وَتَبَاعَدٌ))<sup>xiii</sup>.

٢. انتهاء زمان الفعل، قال سببويه: ((وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزّمان على مثال (فعل)، وذلك: الصّرام والجِراز والجِداد والقِطاع والحِصاد))<sup>xiv</sup>.

٣. قرب الشيء من الشيء، يقول سيبويه: ((وقالوا في أشياء قُرب بعضها من بعض، فجاءوا به على (فعل)، وذلك نحو الصَّراف في الشَّاء؛ لأنَّه هِجاج، فشبَّه به كما شبَّه ما ذكرنا بالولاية؛ لأنَّ هذا الأصل كما أنَّ ذاك هو الأصل، ومثله الهِباب والقِرَاع؛ لأنَّه يهيج فيذكر))<sup>xv</sup>.

ردَّ بعض الباحثين دلالة الامتناع والتَّباعد في صيغة (فعل). يقول رضا العقيدِي: ((والصَّواب أنَّ الامتناع والتَّباعد والمنع والإبعاد معانٍ اشتقاقيةً مستمدةً من دلالة مادَّة الكلمة كما في مادَّة (ج م ح)، ومادَّة (ص و م)، ومادَّة (ف ص ل)، ومادَّة (ق ط م)، ومادَّة (ن ف ر) (إلخ))<sup>xvi</sup>.

ووضَّح الباحث مذهبه بتحليل التَّعابير في صيغة مصدرين لفعل واحد إحداهما صيغة (فعل) والأخرى صيغة (فعل) قائلاً: ((ف(الصَّوم)، و(الصَّيام) مثلاً يشتركان في مادَّة (ص و م) الدَّالة على معنى اشتقاقِي يتضمَّن (الإبعاد والامتناع)، والفرق بينهما أنَّ (الصَّوم) يدلُّ على الحدث دلالة مطلقة من قيد المبالغة بخلاف (الصَّيام) فيدلُّ على حدث الصَّوم مقيداً بقيد المبالغة ... ومن هنا صامت مريم (عليها السَّلام) عن التَّكليم صوماً؛ لأنَّه يصلح للتَّعبير عن مطلق الصَّوم، سواء أ كان عن التَّكليم، أم عن الأكل والشَّرب والجماع، أم عن الحركة... إلخ، قال -تعالى-: {فَكُلِّي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا}<sup>xvii</sup>، فامتنتعت عن تكليم الناس، ولم تمتنع عن الأكل والشَّرب، بدلالة قوله -تعالى-: {فكلي واشربي}. أمَّا (الصَّيام) فقد استعمل في الامتناع عن الأكل والشَّرب والجماع، وهو أشقُّ من الامتناع عن التَّكليم فقط. قال -تعالى-: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصَّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ}<sup>xviii</sup>، وتدلُّ صيغة (فعل) المصدرية على معنى المبالغة تنصيماً سواء أ كانت مادَّة الكلمة دالة على معنى التَّباعد أم دالة على معنى آخر))<sup>xix</sup>.

الحقُّ أنَّنا نوافق الباحث في أنَّ (الصَّوم) في الآية الكريمة أهون من الصَّيام، لكن ليس من جهة أنَّ الامتناع عن الأكل والشَّرب والجماع أشقُّ من الامتناع عن التَّكليم فقط كما ذكر الباحث، ولكن من جهة أنَّ صوم مريم (عليها السَّلام) بإمساکها عن الكلام -الذي كان بأمر الله (تعالى)- كان لدفع مشقَّة مجادلة السَّفهاء عنها كما قال غير واحد من المفسِّرين<sup>xx</sup>. وإلَّا فإنَّ الصَّوم عن الكلام فيه مشقَّة أكثر من الصَّوم عن الشَّرب والأكل، لذا كان ظاهر الأخبار تحريم هذا الصَّيام ((لما فيه من التَّضييق، وتعذيب النَّفس))<sup>xxi</sup>. من هنا ليس بعيداً أن يكون صومها -كما قيل- إمساكاً عن الطَّعام والشَّراب والأكل والكلام<sup>xxii</sup>. فأراد الله -سبحانه- ((أن تتذرَّ صوماً يقارنه انقطاع عن الكلام، فنكون في عبادة وتسترخ من سؤال السَّائلين ومجادلة الجهلة))<sup>xxiii</sup>. فكان صومها على جهة الفضل والكمال واليسر.

## ٢. صيغة فَعِيل:

ربط سيبويه صيغة (فَعِيل) من (فَعَل) اللزوم بدلالة الصَّوت والسير، قال سيبويه: ((وقالوا: وَجَب قلبه وجبياً، وَوَجَفَ وَجيفاً، ورسم البعيرُ رسمياً، فجاء على (فَعِيل) كما جاء على (فَعَال)، وكما جاء

(فعل) في الصَّوت كما جاء (فُعال) ذلك نحو: الهدير، والضَّجيج، والقليخ، والصَّهيل، والنَّهيق، والشَّحيج، فقالوا: قَلَحَ البعير يَفْلَحُ قَلِيحًا، وهو الهدير<sup>xxiv</sup>.

ووهَمَ بعض الباحثين في نسبة دلالة السَّير في صيغة (فَعيل) إلى المحدثين. يقول زياد أبو سمور: (( وقد أضاف المحدثون على ما جاء به القدامى ما يدلّ على سير ))<sup>xxv</sup>.

وقد أجرى الدكتور فاضل السَّامرائي موازنة بين صيغة (فَعيل) وصيغة (فُعال) التي تشترك معها في دلالة الصَّوت، جاعلاً صيغة (فَعيل) وفُعال، فالذي يبدو أنّ (فُعالاً) أبلغ من (فَعيل)، وذلك لأنّ مدّة الألف أطول من مدّة الياء، وأنّ فتح الفم في الألف أوسع من فتحه في الياء. ونظير ذلك في الصِّفات (فَعيل) و (فُعال) كطويل وطُوال، فمن المعلوم أنّ (فُعالاً) أبلغ من (فَعيل) في الوصف فطُوال أبلغ من طُويل، وعُراض أبلغ من عَريض، وشُّجاع أبلغ من شَجيع، وكُرام أبلغ من كريم، وكذلك القياس في المصدر، لأنّ الوزنين متَّفقان<sup>xxvi</sup>.

أمّا رضا العقيد فقد ربط صيغة (فَعيل) بدلالة المبالغة، وردّ دلالة السَّير والأصوات في صيغة (فَعيل)، قائلاً: (( والصَّواب أن معنى الأصوات ومعنى السَّير مستمدّان من دلالة مادّة الكلمة. قال ابن منظور: " وهَدَرَ البعيرُ يَهْدِرُ هَدْرًا وَهَدِيرًا وَهَدُورًا: صَوَّتَ فِي غَيْرِ شِقْشِقَةٍ، وَكَذَلِكَ الْحَمَامُ يَهْدِرُ<sup>xxvii</sup> ، ف(الهدر) أعمّ من (الهدير)؛ لأنّه مطلق من قيد المبالغة، و(الهدير) أخصّ من (الهدر)؛ لأنّه مقيد بمعنى المبالغة. وقال ابن منظور: " الوَجْفُ: سُرْعَةُ السَّيْرِ. وَجَفَّ البعيرُ والفِرسُ يَجِفُّ وَجْفًا وَوَجِيفًا: أَسْرَعُ<sup>xxviii</sup> . ف (الوجف) أعمّ من (الوجيف)؛ لأنّه مطلق من قيد المبالغة، و(الوجيف) أخصّ من (الوجف)؛ لأنّه مقيد بمعنى المبالغة. وتدلّ صيغة (فَعيل) المصدرية على معنى المبالغة تنصيصًا، سواء أ كانت مادّة الكلمة دالّة على معنى (السَّير)، أم دالّة على معنى الأصوات، أم دالّة على معانٍ أخر<sup>xxix</sup>)).

الحق أنّ صيغة (فَعيل) لها ظلال وإيحاءات متعدّدة، فهي تأتي للمبالغة، وتأتي صفةً مشبهة، وتأتي مصدرًا، فقد يتسلّل إلى المعنى الأصلي، وهو الدّلالة على المصدرية معنى المبالغة، وإن كانت هي نفسها ليست صيغة مبالغة، ولكنّها قد جاءت على وزن شبيه بأوزانها<sup>xxx</sup>.

لكن هذا لا يعني أنّها مقيدة بمعنى المبالغة، فهناك سياقات لا تصلح فيها المبالغة مع المصدرية. ففي قوله - تعالى - : {وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَدُونَ} (يس ٤٣) جوّز المفسّرون<sup>xxxi</sup> أنّ يكون (صريح) مصدرًا كالصُّراخ ويتجوّز به عن الإغاثة، والمعنى: فلا إغاثة لهم، لأنّ المستغيث ينادي من يستغيث به، فيصرخ له ويقول: جاءك الغوث والنّصر. فلا يجوز أن تكون صيغة (فَعيل) هنا للمبالغة؛ لأنّه بذلك يصير المنفي الكثرة في حدث الإغاثة دون القليل، ولا شكّ في فساد هذا المعنى في الآية الكريمة.

وكذلك لا تصلح المبالغة في المصدر (وميض) قال ابن منظور: ((ومضَ البرقُ وغيره يَمْضُ ومُضًا ومِمْضًا ومَمَاضًا وتَمَاضًا أي لَمَعَ لَمْعًا خَفِيسًا ولم يَعْتَرِضْ في نَوَاحِي الغَيْمِ. قال امرؤ القيس<sup>xxxii</sup>:

أَصَاحِ تَرَى بَرْقًا أَرِيكَ وَمِمْضَهُ كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ

... ابن الأعرابي: الوَمِضُ أَنْ يُومِضَ البرقُ إِمَاضَةً ضَعِيفَةً ثم يَخْفَى ثم يُومِضُ، وليس في هذا يَأْسٌ من مطر قد يكون وقد لا يكون<sup>xxxiii</sup>.

فالصيغة المصدرية (وميض) لا دلالة فيها على المبالغة، بل دلالة الحديثية هنا فيها تخفيف وسكون؛ لأنَّ (الوميض) اللمع القليل الذي يتلوه سكون وخفاء.

### ٣. صيغة (فُعْلان):

هذه الصيغة من المصادر السماعية. يقول سيبويه: ((وقد جاء على (فُعْلان) نحو: الشُّكران والغُفُوران<sup>xxxiv</sup>).

وكان للباحثين المحدثين رأي في دلالة بعض الصيغ المصدرية على هذا البناء، إذ رأى الدكتور حسين الرفايعة أنَّ المصدرين (الغُفُوران) و (الشُّكران) جاءا على (فُعْلان) على غير قياس، وقياسهما على بناء (فُعْل)؛ لتخصيص الدلالة. فغفرَ غُفْرًا على القياس بمعنى سَتَرَ، وغفر الله ذنبًا غُفْرًا، وقيل: الغُفُوران والمَغْفُورة من الله بصون العبد من أن يمسه العذاب<sup>xxxv</sup>. (( فغفر يعني الستر والعفو، والتقاؤهما في (غفر) يحدث اللبس، إذا لم تتضام القرائن، ففصلوا بين الدلالة العامة والدلالة الخاصة الدينية أن بنوا (غَفَرَ) بمعنى عفا على (غُفُوران) ((<sup>xxxvi</sup>. ونحو هذا (شُكران) مصدر (شَكَر) المتعدي، ومصدره القياسي (شُكْر). والشُّكر عرفان النعمة والإحسان. فجاؤوا بـ (شُكران) لتخصيص الدلالة وقصرها على الله - سبحانه وتعالى - لأن الشُّكران يعني المجازاة في الله<sup>xxxvii</sup>. وبذلك يكون للبناء الصرفي وظيفة الكشف عن المعنى الوضعي وتعدده، من غير اللجوء إلى القرائن السياقية والمقامية التي لها أثر حاسم في كثير من ألفاظ اللغة وأبنيئها إذ ((لا سبيل إلى الكشف عن المعنى المراد وضعياً كان أو صرفياً إلاَّ بدلالة السياق<sup>xxxviii</sup>)).

وكان للدكتور هادي نهر وقفة عند مصدر (فُعْلان) ودلالته، فهو يرى أنها تدلّ على التوسّع والكثرة في قبال المصادر المغايرة لها في البناء، يقول: ((وللتدليل أكثر على صيغة (فُعْلان) في كونها تدلّ على الكثرة والتوسّع والشمول نورد بعضاً من مصادر الأفعال في القرآن الكريم مثل: غُفْرانك، فُرْقان، فُرْآن، سُلْطان، طُغْيان، عُذوان، كُفْران، وقولنا: بشمول دلالة المصادر التي تكون على صيغة



فُعلان في التعبير عن مطلق الحدث، إذ لا تفاوت فيه، إذ التفاوت أو التدرُّج يظهر في دلالة المصادر الأخرى لكن في صيغة (فُعلان) فيه شمولية وتوسع وكثرة، فكأن هذه الصيغة تضم تحت لوائها دلالات المصادر المغايرة لها في البناء<sup>xxxix</sup>.

واستدلّ على هذه الدلالات للمصدر (فُعلان) بتحليل المصدر (خُسران) في قوله \_  
 تعالى \_ : {فَاعْبُدُوا مَا شِئْنُمْ مِّنْ دُونِهِ قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ} (الزمر ١٥)، ومغايرته للمصدر (خُسر) و (خَسار) في الآيتين الكريمتين قوله \_ تعالى \_ : {وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ} (العصر ١-٢)، وقوله \_ تعالى \_ : {قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَنْ لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا} (نوح ٢١)، فالخُسر دالّ على مطلق الحدث والخَسار دالّ على الضعف العقليّ الذي يكون عليه الإنسان الجاحد الرافض لدعوات الأنبياء، و(الخُسران) يدلّ على عظم ما يلحق بالظالمين الكافرين فكان جامعاً لكلّ خَسار وخُسر؛ لأنّه يوحي بالكثرة والتّوسّع<sup>xl</sup>.

نجد اضطراباً في كلام الدكتور هادي نهر، فهو يذكر أنّ (فُعلان) يدلّ على مطلق الحدث، إذ لا تفاوت فيه، إذ التّفاوت والتدرُّج يظهر في المصادر الأخرى على حدّ تعبيره، في حين إنّه يذكر عندما يوازن بين دلالة المصادر: (خُسر) و (خَسار) و (خُسران) أنّ الخُسر دالّ على مطلق الحدث، والخُسران جامع لكلّ خَسار وخُسر.

الصّحيح أنّ (الخُسر) هو الذي يدلّ على مطلق الحدث، وهو مدلول المصدر المجرد<sup>(٣٦)</sup>. والتّفاوت الذي نفاه الدكتور هادي عن (الخُسران) وأثبتته للخُسر والخَسار يوجد في (الخُسران) لا في (الخَسار)؛ لأنّ ((الخُسران) قد يكون قليلاً، وقد يكون كثيراً، ويكون في غير الكافر قال - سبحانه وتعالى - في الذي فاته خير الدّنيا والآخرة لوقوعه في الهلع والفرع، وترك الصّبر: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ} (الحجّ ١١). فخُسران المال والجاه - مما يفتن الله تعالى - به عبادة في الدّنيا قليل سريع الزوال بخلاف خُسران الآخرة الذي ما بعده خُسران، فهو فضيع شديد. وبهذا كان المصدر (خُسران) مناسباً في تصوير خسارة هؤلاء في دنياهم ودينهم.

أمّا المصدر (خَسار) فقد ورد في ثلاثة مواضع في القرآن الكريم متعلّقاً بالكافر<sup>xi</sup> ومنه في آية الشفاء : {وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا} (الإسراء ٨٢)، إذ الخَسار فيها بمعنى الهلاك<sup>xiii</sup>، فالخَسار فيه ذهاب الكثير، فلا تفاوت فيه، لهذا بُني على صفة الهلاك<sup>xiii</sup>.

### الخاتمة

أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج :

١. أشار سيبويه إلى مغايرة المصدر لمادة فعله من غير أن يذكر دلالة هذا التّغاير. أمّا المحدثون فقد وجدوا في هذا التّغاير اتساعاً دلاليّاً بتحليل البنية العميقة للنّصّ عن طريق مقولتي الحذف والتّضمين.
٢. ردّ البحث مذهب بعض المحدثين في تعليل التّغاير بين المصدر وفعله بالتّخفيف من عنصر الحديثيّة، لتقاطع هذه الدّلالة - أي التّخفيف في الحديثيّة - مع بعض سياقات النّصوص القرآنيّة التي كان التّغير فيها دالّاً على المبالغة والتّأكيد لا التّخفيف.
٣. اعترض بعض المحدثين على مذهب سيبويه في ربط دلالات صيغة (فعل) بالامتناع والتّباعد؛ لأنّها معانٍ اشتقاقية مستمدة من مادّة الكلمة لا من بنيته الصّرفيّة.
٤. ردّ البحث وهمّ بعض المحدثين في نسبة دلالة السّير في صيغة (فعل) إلى المحدثين، إذ إنّ هذه الدّلالة وردت عند سيبويه.
٥. ردّ البحث مذهب بعض الباحثين في ربط صيغة (فعل) المصدرية بدلالة المبالغة؛ لأنّ هناك سياقات كثيرة لا تصلح فيها المبالغة مع المصدرية، منها قوله - تعالى - : { فَلَا صَرِيحٌ لَهُمْ }، إذ لو كانت صيغة (فعل) للمبالغة لكان المنفي الكثرة في حدث الإغاثة دون القليل.
٦. بيّن البحث اضطراب بعض الباحثين في دلالة صيغة (فعلان) على مطلق الحديثيّة ودلالاتها على الشّمول والكثرة.

الهوامش

- <sup>i</sup> نوح ١٧ .
- <sup>ii</sup> المزمّل ٨ .
- <sup>iii</sup> الكتاب ٨١/٤ .
- <sup>iv</sup> الجملة العربية والمعنى ١٧٦ .
- <sup>v</sup> اللّغة العربيّة معناها ومبناها ٢٩٨ .
- <sup>vi</sup> الإعجاز الصّرفيّ في القرآن الكريم ١٦٦ .
- <sup>vii</sup> المصدر نفسه ١٦٧ .
- <sup>viii</sup> يُنظر: شرح المفصّل ١ / ١١١ - ١١٢ ، وروح المعاني ٧٥/٢٩ .
- <sup>ix</sup> الجملة العربيّة والمعنى ١٧٥ .
- <sup>x</sup> الصرف الوافي ١٠٣ .
- <sup>xi</sup> الكتاب ١٤/٤ .
- <sup>xii</sup> يُنظر: الإعجاز الصّرفيّ في القرآن الكريم ٣٢ .
- <sup>xiii</sup> الكتاب ١٢/٤ .
- <sup>xiv</sup> المصدر نفسه ١٢/٤ .
- <sup>xv</sup> المصدر نفسه ١١/٤ - ١٢ .
- <sup>xvi</sup> العموم الصّرفيّ في القرآن الكريم ١٥٩ .
- <sup>xvii</sup> مريم ٢٦ .
- <sup>xviii</sup> البقرة ١٨٣ .
- <sup>xix</sup> العموم الصّرفيّ في القرآن الكريم ١٥٩ - ١٦٠ .
- <sup>xx</sup> يُنظر: الكشّاف ٢ / ٥٠٧ ، وإرشاد العقل السّليم ٥ / ٢٦٣ ، وروح المعاني ١٦ / ٨٧ .
- <sup>xxi</sup> الجامع لأحكام القرآن ٩٨/١١ .
- <sup>xxii</sup> التّبيان في تفسير القرآن ١٢١/٧ .
- <sup>xxiii</sup> التّحرير والتّنوير ٩٠/١٦ .
- <sup>xxiv</sup> الكتاب ١٤/٤ .
- <sup>xxv</sup> التّشكيل الصّوّتي لبعض أبنية المصادر في العربية (بحث) ١٠٥ .
- <sup>xxvi</sup> معاني الأبنية في العربيّة ٢٥ .
- <sup>xxvii</sup> لسان العرب (هدر) ٥ / ٢٥٨ .
- <sup>xxviii</sup> المصدر نفسه (وجف) ٩ / ٣٥٢ .
- <sup>xxix</sup> العموم الصّرفيّ في القرآن الكريم ١٦٤ .
- <sup>xxx</sup> يُنظر: الإعجاز الصّرفيّ في القرآن الكريم ١٠٦ - ١٠٧ .
- <sup>xxxi</sup> يُنظر الكشّاف ٣ / ٣٢٤ ، والبحر المحيط ٧ / ٣٢٤ ، وروح المعاني ٢٣ / ٢٨ .
- <sup>xxxii</sup> شرح المعلقات العشر ٧٤ .

- xxxiii لسان العرب (ومض) ٧ / ٢٥٢ .
- xxxiv الكتاب ٨ / ٤ .
- xxxv يُنظر: تاج العروس (عَفَر) ٧ / ٣١٤ .
- xxxvi ظاهرة الشذوذ في الصِّرف العربيّ ١٩٠ .
- xxxvii يُنظر: المصدر نفسه ١٩٠ - ١٩١ .
- xxxviii دلالة السِّياق بين التُّراث وعلم اللُّغة الحديث ١٨٤ .
- xxxix الصرف الوافي ١٠٩ .
- xl يُنظر: المصدر نفسه ١٠٨ - ١٠٩ .
- xli الموضوعان الآخزان في قوله - تعالى - : ﴿وَلَا يَرِدُ الْكَافِرِينَ كُنُفُهُمْ إِلَّا حَسَامًا﴾ (فاطر ٣٩)، وقوله - تعالى - : ﴿وَاتَّبِعُوا مَنْ لَمْ يَرِدْهُ مَالُهُ وُكِّدَتْ لَهُ إِلَّا حَسَامًا﴾ (نوح ٢١) .
- xlii آيات الشفاء في القرآن الكريم ٤٦-٤٧ .
- xliii ينظر التبيان في تفسير القرآن ١٠ / ١٤٠ .

## المصادر والمراجع

### القرآن الكريم

#### الكتب:

- آيات الشفاء في القرآن الكريم: دراسة لغويّة دلاليّة، د. ميعاد يوسف نصر الله، مكتب النور للطباعة والنشر - بغداد، ٢٠١٢م.
- أبنية الصِّرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة - بغداد، ط١، ١٩٦٥م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العماديّ (ت٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربيّ - بيروت، (د.ت).
- الإعجاز الصِّرفي في القرآن الكريم، د. عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، المكتبة العصريّة - بيروت، ٢٠٠٨م.
- البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلميّة - بيروت، ٢٠٠١م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزاق الزبيديّ (ت١٢٠٥هـ)، دار الفكر - بيروت، ١٩٩٤م.

- التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تح: أحمد حبيب قصير العاملي، المطبعة العلمية ومطبعة النعمان - النجف الأشرف، ١٩٥٧م - ١٩٦٥م.
- التحرير والتشوير، محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس، ١٩٩٧م.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٩٥٨م.
- الجملة العربية والمعنى، فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم - بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، ١٩٩١م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (د. ت).
- شرح المعلقات العشر، أبو عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني (ت ٤٨٦هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت، ١٩٨٣م.
- شرح المفصل، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب - بيروت، د. ت.
- الصرف الوافي: دراسة وصفية تطبيقية، د. هادي نهر، عالم الكتب الحديث - الأردن، ط ١، ٢٠١٠م.
- ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، د. حسين عباس الرفايعة، دار جرير للنشر والتوزيع - عمان، ط ١، ٢٠٠٦م.
- العموم الصرفي في القرآن الكريم، رضا هادي حسون العقيدي، المركز النقدي - بغداد، ط ٢، ٢٠١٣م.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط ٢، ١٩٨٢م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله بن محمود الرّمخسري (ت ٥٣٨هـ)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.
- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، (د. ت).
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسّان، عالم الكتب، ط ٤، ٢٠٠٤م.

- معاني الأبنية في العربية، فاضل صالح السامرائي، دار عمّار للنشر والتوزيع - عمّان، ط٢، ٢٠٠٧م.

#### البحوث:

- التّشكيل الصّوتيّ لبعض أبنية المصادر في العربية، د. زياد أبو سمور، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد الرابع، رجب ١٤٣١هـ، يوليو ٢٠١٠م.